ويتعلق البند هذا بشرط إخراج القوة من سيناء؛ حيث تقول مسودة الاتفاق أنه يمكن إخراج القوة باتفاق الطرفين: مصر واسرائيل. وطلب بيغن صيغة أكثر وضوحاً بالنسبة لهذا البند، لكي يضمن بأن «لا تستطيع مصر إخراج القوة بصورة فردية، مثلما حدث في أيار (مايو) ١٩٦٧، عندما أخرج عبدالناصر قوات الأمم المتحدة من سيناء» (**معاريف**، ١٩٨١/٧/٨). كما عارض بيغن إعطاء أي وضع للأمم المتحدة في إقامة القوة بسبب معارضة الأمم المتحدة لاتفاقيات كامب ديفيد.

هذا ومن المقرر، حسب بنود الاتفاق، أن تشكل القوة من ٣٠٠٠ جندي، نصفهم من الولايات المتحدة والنصف الآخر من استراليا ونيوزيلاندة وفيجي. وتبدأ القوة العمل في ٢٥ آذار (مارس)، وستبلغ ميزانية عمل القوة نحو ٦٠ مليون دولار سنوياً يجري تحويلها بصورة متساوية من قبل الولايات المتحدة واسرائيل ومصر. أما تكاليف الانتشار للسنة الأولى، فتبلغ ١٠٠ مليون دولار (هآرتس، ١٩٨١/٧/١٦).

وتبيّن من النقاشات التي جرت في الكنيست الاسرائيلي، قبل المصادقة على تشكيل القوة، أنه في حالة عدم وجود مشاركة كافية من الدول الأجنبية ستضطر الولايات المتحدة لزيادة عدد جنودها. وسيتمركز الجنود الأميركيون، بشكل خاص، في قاعة ضخمة تقام في منطقة شرم الشيخ. وسوف تستمر طلعات الاستطلاع الأميركي بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء؛ حيث سيقوم الأميركيون بتقديم المعلومات لكلا الطرفين.

وحذر عضو الكنيست، أبا ايبن، في حديثه عن القوة، من وضع العلاقات القائمة حالياً مع مصر التي لم تصل بعد إلى الانسجام. وبرأيه، أن العلاقات مع مصر «أمر غير مرض؛ إذ أن العلاقات الدبلوماسية مضطربة، والأجواء مكفهرة» (ر.إ.إ، العدد ٢٤٠٣، ٢٧، ١٩٨١/٧/٢٨، ص ١٣).

أما عضو الكنيست، موشي دايان، فقد أعلن عن تأييده للاتفاق بدون تحفظ، وحذر من اعتباره وحدة منفصلة، وطالب باعتباره جزءاً من اتفاق السلام. وأكد دايان أن الاتفاق ارتكز، إلى حد بعيد، على رغبة الولايات المتحدة؛ فإذا قرر الأميركيون، لأي سبب كان، سحب قواتهم من القوة، فلن تكون هناك إمكانية منعهم من ذلك. وأشار إلى سوابق عدة لم ينفذ فيها الأميركيون تعهداتهم، وذكّر بالفترة التي تلت الانسحاب من سيناء في العام ١٩٧٥.

ويبدو أن الحكومة كانت أكثر تفاؤلاً بمستقبل القوة والمشاركة الأميركية من عضو الكنيست دايان؛ إذ أكد اسحق شامير أن إسرائيل طلبت ضمان استقرار وبقاء القوة عن طريق «مشاركة أميركية جدية وفعالة فيها». وأن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الوجود الأميركي في القوة.

ردود الفعل الاسرائيلية على المناورة البحرية السوفياتية ــ السورية

تناقلت وكالات الأنباء العالمية، في مطلع شهر تموز (يوليو) الماضي، وبخاصة وكالات الأنباء الأميركية والاسرائيلية، معلومات تفيد عن مناورات بحرية واسعة يجريها الأسطول الحربي السوفياتي بالاشتراك مع القطع الحربية السورية في البحر الأبيض المتوسط. وتضمنت تلك المناورات عمليات إنزال للقوات على الساحل السوري.

تقديرات لحجم القوة البحرية السورية

وأعطت المصادر العسكرية الاسرائيلية، بمناسبة هذه المناورات، تقديرات لحجم القوة البحرية السورية، ومدى التطورات والتحسينات التي طرأت عليها. وأشارت إلى امتلاك سوريا لـ ١٨ سفينة حاملة للصواريخ تشمل: ٦ سفن من طراز أوديسا ــ ١، و٦ سفن من طراز أوديسا ــ ٢، و٦ سفن من طراز كومار. كما تملك البحرية السورية أيضاً فرقاطتين ضد الغواصات، من طراز بيتا، وأربع كاسحات ألغام من صنع سوفياتي (**هآرتس**، ١٩٨١/٧/٥؛ ر. إ. إ.، العدد ٢٣٨٥، ٦ و١٩٨١/٧/٧، ص ١٦). وتضيف المصادر الاسرائيلية أن الأسطول السوري صغير وقليل الأهمية، ولكن إذا أخذ بالاعتبار التعاون الليبي ــ السوري في المجال البحري، فإن هذا يشكل «مصدر خطر جديد». خاصة إزاء تعاظم